رفع كفاءة الجهاز الإنتاجى لمواجهة مشكلة الركود التضخمى فى الإقتصاد المصرى

أ.د/عبدالفتاح عبد الرحمن عبد المجيد
أستاذ الإقتصاد المتفرغ
كلية التجارة- جامعة المنصورة

أ.د/ حمدى أحمد على الهنداوى
أستاذ الإقتصاد المساعد
كلية التجارة- جامعة المنصورة

أ/نـجلاء فتحى محمد فهيم

رفع كفاءة الجهاز الإنتاجى لمواجهة مشكلة الركود التضخمى فى الإقتصاد المصرى

أ.د/عبدالفتاح عبد الرحمن عبد المجيد
أستاذ الإقتصاد المتفرغ
كلية التجارة- جامعة المنصورة

أ.د/ حمدى أحمد على الهنداوى
أستاذ الإقتصاد المساعد
كلية التجارة- جامعة المنصورة

أ/نجلاء فتحى محمد فهيم

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل تطورمشكلة الركود التضخمى فى مصر، والتعرف على أهم السياسات الإقتصاديةالتى تم إتباعها لمواجهة هذه المشكلة خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٢٠)، وذلك بهدف تقييم مدى فعالية هذه السياسات فى مكافحة مشكلة الركود التضخمى، وأيضا لبيان مدى أهمية تحسين كفاءة الجهاز الإنتاجى فى رفع قدرة الإقتصاد القومى للسيطرة على مشكلة الركود التضخمى. وقد توصلت نتائج هذا البحث إلى أن تلك السياسات فى السنوات السابقة لم تتمكن من تحقيق النتائج المرجوة منها، إلا أن الدولة المصرية قامت فى السنوات الآخيرة بإدخال إصلاحات إقتصادية جوهرية على مستوى كافة المجالات والقطاعات الإقتصادية بهدف تحقيق تنمية إقتصادية مستدامة. وتتمثل أهم هذه الإصلاحات فى إتخاذ مختلف الإجراءات التى تستهدف زيادة فعالية السياسات الإقتصادية ورفع كفاءة الجهاز الإنتاجى عن طريق تحقيق التوازن بين جانبى العرضوالطلب الكليين، والتى من شأنها علاج مشكلة الركود التضخمى.

الكلمات الافتتاحية: الإنتاجية – النمو الاقتصادي – الركود التضخمي – البطالة – التضخم – التنمية المستدامة.

Developing the efficiency of the production system to overcome the problem of stagflation

Prof.Dr. Abd El-Fattah Abd El-Rahman Abd Elmgid
Emeritus Professor of Economic
Faculty of Commerce – Mansoura University

Prof.Dr. Hamdy Ahmed Ali Elhendawy
Assistant Professor of Economic
Faculty of Commerce – Mansoura University

Naglaa Fathy Mohamed Fahim

Abstract:

This research aims to study and analyze the development of the problem of stagflation in Egypt, and to identify the most important economic policies that were followed to confront this problem during the period (1990-2020), with the aim of assessing the effectiveness of these policies in combating the problem of stagflation, and also to demonstrate the importance of improving The efficiency of the production system in raising the capacity of the national economy to control the problem of stagflation. The results of this research concluded that those policies in previous years were unable to achieve the desired results, but in recent years the Egyptian state has introduced fundamental economic reforms at the level of all fields and economic sectors in order to achieve sustainable economic development. The most important of these reforms is taking various measures aimed at increasing the effectiveness of economic policies and raising the efficiency of the productive system by achieving a balance between the total supply and demand sides, which would treat the problem of stagflation.

Keywords: Productivity – Economic Growth - Stagflation – Unemployment – Inflation – Sustainable Development.

مقدمة:

تعد ظاهرة الركود التضخمى من أبرز المشكلات الإقتصادية التى تواجه مختلف إقتصادات الدول، والتى تستلزم مواجهتها نظرا للآثار السلبية المترتبة عليها، والتى من شأنها أن تهدد البنيان الإقتصادى والإجتماعى. فالركود التضخمى هو عبارة عن ظاهرة مركبة من المعدلات المرتفعة من التضخم والبطالة معا، ومن ثم فإن له أثرا سلبيا على وضع الإستقرار الإقتصادى. لهذا إحتل البحث حول أسباب الركود التضخمى وآثاره جدلا كبيرا فى مختلف الدراسات التطبيقية، لاسيما مع تنوع هذه الأسباب وتعدد العوامل المساهمة فى حدوث تلك المشكلة فيما بين الدول، بل وتعددها داخل الدولة ذاتها، إلا أن درجة تأثر الإقتصاد القمى بهذه المشكلة يختلف من دولة إلى أخرى، كما تختلف قدرة كل دولة فى السيطرة على تلك المشكلة بحسب إمكانات الإقتصاد، درجة مرونة الجهاز الإنتاجى وتطوير جانب العرض الكلى، مدى فعالية السياسات الإقتصادية المتبعة فى ترشيد مستوى الطلب الكلى، وإلى أى درجة يتم التنسيق بين جانبى العرض الكلى والطلب الكلى.وفيما يتعلق بالإقتصاد المصرى، نجد أن شأنه شأن العديد من إقتصادات الدول التى تعانى من مشكلة الركود التضخمى، إلا أن المعضلة الأساسية تكمن فى كيفية السيطرة على الإرتفاع فى معدلات الركود التضخمى لاسيما مع إستمرار تواجد هذه المشكلة فى الإقتصاد دون أن تساهم مختلف السياسات التى تم إتباعها خلال عقود زمنية طويلة فى علاج مشكلة الركود التضخمى. لذلك فقد ركزت هذه الدراسة على البحث فى ديناميكية تطور مشكلة الركود التضخمى فى الإقتصاد المصرى من خلال تتبع معدلات التضخم والبطالة معا وتحليل التغير فى مستوياتها فى الإقتصاد خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠٢٠).

مشكلة البحث:

تعد التقلبات الحادة والمستمرة فى المستويات العامة الأسعار جنبا إلى جنب مع تزايد معدلات البطالة فى الإقتصاد من أهم معوقات النمو الإقتصادى، فضلا عن كونهما فى الوقت ذاته يعتبران من نتائج ضعف النمو الإقتصادى وإنعكاسا له. لذلك تشكل مشكلة الركود التضخمى أهم المشكلات التى تواجه صانعى السياسات العامة فى الدولة. وقد بينت العديد من الدراسات أن مشكلة الركود التضخمى فى الإقتصاد المصرى مشكلة هيكلية فى المقام الأول، ترجع إلى عدم العمل على تحقيق التوازن بين جانبى العرض الكلى والطلب الكلى. وعليه فإن مشكلة الدراسة تتمثل فى إغفال الإدارة الإقتصادية فى مصر لعقود طويلة لتطوير جانب العرض الكلى وعدم التنسيق بينه وبين جانب الطلب الكلى، مما أدى إلى ضعف فعالية سياسات جانب الطلب فى إيجاد الحلول المناسبة لمواجهة مشكلة الركود التضخمى والوصول بها إلى مستويات آمنة.

أهمية البحث:

تتركز أهمية الدراسة فى الأهمية التى تحتلها مشكلة الركود التضخمى فى كافة النظم الإقتصادية وبخاصة الإقتصاد المصرى محل الدراسة، نظرا لما يحدثه الإرتفاع المستمر فى معدلات التضخم والبطالة معا من آثار إقتصادية وإجتماعية تشكل عائقا خطيرا أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة فى مصر، لاسيما وأن مشكلة الركود التضخمى تمثل جوهر مشكلات الإقتصاد المصرى منذ عقود زمنية طويلة. ومن هنا تأتى أهمية تعزيز جانب العرض الكلى والتنسيق بينه وبين سياسات جانب الطلب الكلى بهدف رفع قدرة الإقتصاد المصرى للسيطرة على مشكلة الركود التضخمى.

خطة البحث:

لقد تم تقسيم البحث إلىثلاثة محاوررئيسية هى كالتالى:

أولاً/ مشكلة الركود التضخمى فى الإقتصاد المصرى.

ثانياً/ علاج مشكلة الركود التضخمى بما يتوافق مع سياسات رؤية مصر المستقبلية.

ثالثاً/ النتائج والتوصيات.

أولاً: مشكلة الركود التضخمى فى الإقتصاد المصرى:

١ /١ محددات الركود التضخمى فى مصر:

تتسم معدلات الركود التضخمى فى الإقتصاد المصرى بالإرتفاع المستمر، والتى ترجع إلى مجموعة من الخصائص الهيكلية ساهمت كثيرا فى تغذية الضغوط التضخمية وتباطؤ معدلات النمو الإقتصادى. وتتلخص هذه الخصائص، فى محدودية العرض الكلى، وضعف فعالية سياسات الطلب الكلى، فضلا عن ضعف فعالية السياسات الإستثمارية فى خلق فرص عمل جديدةوالعوامل الخارجية التى تعتبر بمثابة محفزا هاما لإستمرار تواجد معدلات مرتفعة من ظاهرة التضخم المستورد نتيجة لزيادة الإعتماد على الواردات من السلع والخدمات، مما يوضح ضعف الأداء الإقتصادى وعدم قدرة الإقتصاد على توفير فرص عمل جديدة تستوعب التنامى فى قوة العمل، ومن ثم إستمرار الإختلالات فى هيكل سوق العمل.ويمكن توضيح ذلك فى النقاط التالية:

١- **محدودية العرض الكلى:** يعانى الإقتصاد المصرى من إختلالات هيكلية عميقة أثرت على بنيانه الإقتصادى والإجتماعى. وقد تمثلت هذه الإختلالات فى محدودية العرض الكلىنتيجة ضعف مرونة الجهاز الإنتاجى التى تعد شرطا ضروريا لعمل المضاعف فى الإقتصاد القومى،فضلا عن أن ضعفهايعتبر سببا جوهريا لإرتفاعالمستوى العام للأسعار.[١] هذا بالإضافة إلى عدم النمو المتوازن بين القطاعات الإقتصادية؛ حيث ترتفع الأهمية النسبية لقطاع الخدمات فى الناتج المحلى الإجمالى مقارنة بالقطاعات الإنتاجية الأخرى منها، قطاع الصناعة، وقطاع الزراعة، بالرغم من أهميتهما كمصدر حقيقى لإنتاج السلع والخدمات، وهو ماترتب عليه الحاجة الدائمة إلى الواردات من السلع الغذائية، والسلع الوسيطة والإستثمارية.[٢]

٢- **ضعف فاعلية إدارة سياسات جانب الطلب الكلى:** تتمثل سياسات إدارة الطلب المحلى فى السياستين النقدية والمالية؛ بحيث تسعى كل سياسة من خلال أدواتها المتعددة إلى تحقيق العديد من الأهداف

---

(١) أبوالفضل، فتحى قطب، "مرونة الجهازالإنتاجى وفعالية التخطيط التأشيرى فى الإقتصاد القومى"، ورقة بحثية، مجلة البحوث المالية والتجارية،كلية التجارة، جامعة بورسعيد، العدد ٢، سبتمبر، ٢٠٠١، ص ٣٠٤، ٣٠٦.

(٢) مهدى، محمد خابفة، "أثرإتجاهات التنمية الاقتصادية في مصر على اختلال التوازن في ميزان المدفوعات"، ورقة عمل، دار المنظومة، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة أسيوط، المجلد ٨، العدد ١٤، ديسمبر، ١٩٨٨، ص ٣٤.

الوسيطة التى تدور حول الهدف النهائى، والمتمثل فى تحقيق إستقرار إقتصادى ومعدلات نمو مرتفعة.[٣] إلا أنها من الملاحظ أن كلتا السياستين تعانان من قصور واضح فى التنسيق فيما بينهما، يتضح ذلك فى تضارب أهداف كل منالسياسة النقدية والسياسة الماليةبسببالضغوط التى تفرضها السياسة المالية على إستقلالية البنك المركزى، حيث أنه يواجه ضغوظا شديدة للموازنة بين التضخم وبين تحفيز النمو وتمويل عجز الموازنة العامة للدولة بالشكل الذى أدى إلى ضعف فعالية سياسات جانب الطلب الكلى،[٤] وضعف قدرة الإقتصاد المصرى فى السيطرة على إرتفاع معدلات الركود التضخمى.

٣- **ضعف فعالية السياسات الإستثمارية فى خلق فرص عمل جديدة**: يعد المناخ الإستثمارى من أهم محددات الإستثمار بشكل عام. وفى هذا السياق، يعد مؤشر التنافسية العالمى الذى من أهم المؤشرات التى يمكن من خلالها معرفة المناخ الإستثمارى لما يتمتع به من شمولية وقبول عالمى فى تقييم المناخ الإستثمارى من قبل المستثمرين على المستويين المحلي والدولي. ويضم هذا المؤشر ثلاثة مؤشرات رئيسية هى: مؤشر المتطلبات الأساسية ويشمل (مؤشر البنية التحتية، ومؤشر المؤسسات). مؤشر محفزات الكفاءة ويضم (مؤشر كفاءة أسواق السلع، مؤشر سوق المال، مؤشر جاهزية التقنية، ومؤشر حجم السوق). والمؤشر الثالث هو مؤشر عوامل تطور قطاع الأعمال والإبتكار. وفى عام ٢٠١٨ حصلت مصر فى مؤشر التنافسية العالمى على المركز ١٠٠ على مستوى ١٣٧ دولة مقارنة بالمركز ٦٤ على مستوى ١٤٢ دولة عام٢٠١١. وهو مايعنى ضرورة العمل المكثف لتهيئة مناخ إستثمارى أكثر نضوجا فى جمهورية مصر العربية.[٥]فبرغم من أن السوق المحلى فى مصر يتميز بأنه جاذبا جيدا للإستثمارات نتيجة قوة الطلب المحلى المرتفعة، إذ تحتل مصر المركز ٢٤عالميا من حيث جاذبية السوق المحلى، الأول فى إفريقيا، والثانى فى منطقة الشرق الأوسط، ومع ذلك لايزال الإقتصاد المصرى يعانى من ضعف توطين وتدفق الإستثمارات المحلية والأجنبية.[٦]

١/٢ تحليل مشكلة الركود التضخمى فى مصر خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٢٠):

تم تحليل مشكلة الركود التضخمى فى الإقتصاد المصرى من خلال تتبع تطور معدلات التضخم طبقا لمؤشر الرقم القياسى لأسعار المستهلكين CPI، وكذلك تتبع معدلات البطالة، وإجمالى الناتج المحلى الحقيقى. وقد تم تقسيم فترة الدراسة إلى ثلاثفترات زمنية، الفترة الأولى (١٩٩٠- ١٩٩٩)، وهى الفترة التى إقترنت بتطبيق مصر لبرنامج الإصلاح الإقتصادى الشامل، وأما الفترة الثانية (٢٠٠٠ - ٢٠٠٩)، فتتم من خلالها تتبع إتجاهات الركود التضخمى لبيان أثر تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادى الشامل فى السيطرة على هذه المشكلة طوال فترة التسعينات من القرن الماضى. أما الفترة الثالثة (٢٠١٠- ٢٠٢٠)، فهى تلك الفترة التى إرتبطت بأحداث ثورة ٢٥ يناير سنة ٢٠١١، وماصاحبهامن تداعيات أثرت بشكل كبير على متغيرات الإقتصاد الكلى، وبخاصة الركود التضخمى. وهو مايتموضيحه فيما يلى.

أولاً: الفترة الأولى (١٩٩٠ - ١٩٩٩):

يكشف الجدول (١/١)، عن تطور معدلات الركود التضخمى عن طريق تتبع معدلات التضخم والبطالة خلال هذه الفترة.

---

(٣) غرس الدين، محمد عبدالحافظ، "برامج الإستقرارالإقتصادي و التكيف الهيكلي و علاقتها بسياسات ميزان المدفوعات في الدول النامية"، ورقة بحثية، دار المنظومة، مجلة الكويت الإقتصادية،المجلد٤، العدد٧، الكويت، ١٩٩٩، ص٢١.

(٤) وثيقة رؤية مصر ٢٠٣٠، ص ٢٩.

(٥) الجعفراوى، إيناس محمد، "أهم محددات الإستثمار للصناعات التحويلية فى مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨)"، ورقة بحثية، مجلة بحوث إقتصادية وعربية، العدد٨٢، السنة ٢٧، نوفمبر، ٢٠٢٠، ص١٧٤-١٧٦.

(٦) شوشان، سامية جبر، "أولويات الإستثمار الصناعى فى مصر"، مؤتمر أولويات الإستثمار الصناعى فى مصر خلال الفترة ١٩-٢٠ نوفمبر، ٢٠٠٥، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، ص٣٢٩.

جدول (١/١)

تطور معدلات التضخم والبطالة والناتج المحلى الإجمالى الحقيقى فى الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩

السنوات	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى RGDP (%)	٢,٣ %	٢,١ %	٠,٣ %	٢,٩ %	٤,٢ %	٤,٥ %	٤,٩ %	٥,٩ %	٧,٥ %	%٦,١
معدل التضخم CPI (%)	٢١,٢%	١٤,٧ %	٢١,١%	%١١	%٩	٩,٤ %	٧,١ %	٦,٢ %	%٥	%٣,٧
معدل البطالة (%)	%٨	٨,٨ %	%٩	١٠,٩ %	١١,١ %	١١,٢ %	٩,٥ %	٨,٧ %	%٨	%٧,٧
معدل الركود التضخمى (%)	٢٩,٢%	٢٣,٥ %	٣٠,١%	٢١,٩ %	٢٠,١ %	٢٠,٦ %	١٦,٦ %	١٤,٩ %	%١٣	١٤,٤ %

Source: International Monetary Fund/ IMF Data Mapper.

وقبل التطرق إلى بيانات الجدول (١/١)، تجدر الإشارة، إلى فلسفة سياسات برنامج الإصلاح الإقتصادى الشامل التى تبنته الحكومة فى مصر بداية التسعينات من القرن الماضى، التى تقوم على أساس علاج الإختلالات الهيكلية فى الإقتصاد القومى وتحقيق الإستقرار الإقصادى. ويتمثل ذلك فى علاج الإختلال الخارجى وعجز ميزان المدفوعات كهدف أساسى، والسيطرة على إرتفاع معدلات التضخم الناتج عن فائض الطلب الكلى والعجز المتزايد فى الموازنة العامة للدولة كهدف وسيط للوصول إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادى كهدف نهائى.[٧] وفيما يلى أهم الأهداف الرئيسية لبرنامج الإصلاح الإقتصادى الشامل التى تم إعلانها وفقا للتصريحات الرسمية للحكومة المصرية:[٨]

١- التخلص من الممتلكات العامة التى لاتعطى عائدا مناسبا وتحمل الدولة أعباء متزايدة بإستمرار.
٢- زيادة مساهمة الوحدات الإقتصادية للقطاع الخاص فى زيادة الإنتاج وزيادة القيمة المضافة.
٣- تنفيذ سياسة إقتصادية تعمل على إعادة التوازن الإقتصادى الجزئى، من خلال تحسين كفاءة تعبئة وتخصيص الموارد مع تطبيق إستراتيجية للتحول الإقتصادى يقودها القطاع الخاص وقطاع الصادرات.
٤- خلق بيئة تنافسية حرة ومستقر لدعم دور القطاع الخاص فى عملية التنمية والنمو الإقتصادى المستدام.

ولتحقيق ذلك قامت الحكومة المصرية بتنفيذ عدد من السياسات التصحيحية على المستويين المالى والنقدى بالإعتماد على سياسات إدارة الطلب الكلى كوسيلة لتحفيز نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى، ومن ثم التغلب على إختلالات الهيكل الإنتاجى للإقتصاد القومى، وضمان التحسن المستمر فى موقف الإحتياطى النقدى لدى البنك المركزى بإعتبارها مؤشر يعبر عن وضع ميزان المدفوعات.[٩] حيث إنتهجت الحكومة

---

(٧) غرس الدين، محمد عبدالحافظ، "برامج الإستقرار الإقتصادي والتكيف الهيكلي وعلاقتها بسياسات ميزان المدفوعات في الدول النامية"، ورقة بحثية، دار المنظومة، مجلة الكويت الإقتصادية، المجلد٤،العدد٧، الكويت، ، ١٩٩٩، ص٢٢.

(٨) دياب، ولاء وجيه محمد، "فاعلية الإنفاق العام فى تحقيق أهداف التحول الإقتصادى فى مصر (١٩٩١ – ٢٠١١)"، رسالة ماجستير، جامعة بنها، كلية التجارة، - قسم الإقتصاد-، ٢٠١٣، ص ٩٩.

(٩) غرس الدين، محمد عبدالحافظ، مرجع سابق ذكره، ص٢٦.

سياسة الخفض المتعمد للطلب الكلى منذ بداية التسعينات من القرن الماضى. وتمثلت آليات تطبيق سياسات برنامج الإصلاح الإقتصادى الشامل التى تستهدف ضبط وترشيد الطلب الكلى فيما يلى:[١٠]

١- تم تنفيذ سياسة نقدية إنكماشية تهدف إلى التحكم فى معدل نمو عرض النقود بما يتوافق مع معدل نموالناتج المحلى الإجمالى الحقيقى، وذلك بالتنسيق بين الزيادة فى معدلات سعر الفائدة وبين إرتفاع معدلات التضخم فى الأجل الطويل.

٢- إعتمدت الحكومة فى تمويل عجز الموازنة العامة على مصادر تمويل غير تضخمية عن طريق إستخدام أذون الخزانة والسندات الحكومية مع ربط سعر الفائدة عليها بمعدل التضخم السائد.

٣- تم إتباع سياسة مالية إنكماشية من خلال زيادة حصيلة الضرائب وخفض الإنفاق العام.

٤- قيام الحكومة بإصلاح سياسات سعرالصرف عن طريق إلغاء التعدد فى سعر صرف الجنيه المصرى، والقضاء على القيود التى شوهت سوق الصرف الأجنبى وساهمت فى تدهور قيمة الجنيه المصرى طوال فترة الثمانينات من القرن الماضى.

وكان لهذه السياسات نتائجها الإيجابية التى ظهرت على عدد من متغيرات الإقتصاد القومى منها، إنخفاض عجز الموازنة من ١٠,٠٤ مليار جنيه عام ١٩٩٠ إلى ٢,٨١ مليار جنيه عام ١٩٩٥، لكنه إرتفع مرة أخرى إلى حوالى ١٢,٧٣ و١٢,٣٣ مليار جنيه عامى ١٩٩٨، ١٩٩٩على التوالى. وقد إرتبط ذلك بأحداث الأقصر عام ١٩٩٧ والأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٨. كما شهد الدين العام المحلى إلى الناتج المحلى الإجمالى تراجعا طفيفا من حوالى ٨٦,٣% عام ١٩٩١ إلى ٦٧,١% عام ١٩٩٥، ثم وصل ٧٠,٥% عام ١٩٩٩.[١١] ويذكر أن إنخفاض حجم الدين العام الخارجى خلال هذه الفترة قد إرتبط بعملية إعادة جدولة ديون مصر بعد مفاوضات شاقة مع الدول الدائنة فى إطار نادى باريس، حيث حصلت مصر بعد موافقة الدول الدائنة على تخفيض إستثنائى بنسبة٥٠% من القيمة الصافية لديونها التى بلغت نحو ٥٠ مليار دولار، كنوع من تقديم مساعدات خاصة بمصر عقب توقيعها الإلتزام بتنفيذ إجراءات الإصلاح الإقتصادى الشامل. ونتيجة لذلك إنخفض الدين العام الخارجى إلى الناتج المحلى الإجمالى من ٧٨,٤٥% عام ١٩٩٠ إلى ٥٥,٣٤ عام ١٩٩٥ ثم إلى ٣٤,١٢% عام ١٩٩٩.[١٢]

ثانياً: الفترة الثانية (٢٠٠٠ - ٢٠٠٩):

وفى الجدول التالى (١/٢)، نسعى إلى بيان تطور معدلات الركود التضخمى عن طريق تتبع معدلات التضخم والبطالة خلال هذه الفترة.

الجدول (١/٢)

تطور معدلات التضخم والبطالة والناتج المحلى الإجمالى الحقيقى فى مصر خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠٩

السنوات	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى الحقيقىRGDP (%)	٥,٤ %	٣,٥ %	٣,٢ %	٣,٢ %	٤,١ %	٤,٥ %	٦,٨ %	%٧,١	٧,٢ %	%٤,٧

(١٠) الزهار، محمد حامد محمد، و عبدالحميد، أسماء محمد حافظ، و شتا، إبراهيم حمدى السيد، "تقييم سياسات علاج التضخم في مصرخلال عقد التسعينات من القرن العشرين"، ورقة بحثية، دارالمنظومة،المجلة المصرية للدراسات التجارية،كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد٣٨، العدد٣، ٢٠١٤، ص٣٠٥، ٣٠٨.

(١١) المرجع السابق ذكره، ص ٣١٧، نقلاعن النشرة الإقتصادية للبنك الأهلى المصرى، العدد٣، المجلد٥٣، عام ٢٠٠٠. النشرة الإقتصادية للبنك الأهلى المصرى، المجلد٥٦، العدد١، عام٢٠٠٣.

(١٢) بيانات البنك الدولى، الموقع الإليكترونى.

السنوات	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
معدل التضخم CPI (%)	٢,٨ %	٢,٤ %	٢,٣ %	٣,٤ %	٨,٢ %	٨,٧ %	٤,٣ %	١٠,٩ %	١١,٧%	١٦,٢ %
معدل البطالة (%)	%٩	٨,٨ %	١٠,١%	١١,٣ %	١٠,٥%	١١,٥ %	١٠,٩%	%٩,٢	٨,٧ %	%٩,٤
معدل الركود التضخمى (%)	١١,٨ %	١١,٢ %	١٢,٤%	١٤,٧ %	١٨,٧%	٢٠,٢ %	١٥,٢%	٢٠,١ %	٢٠,٤%	٢٥,٦ %

Source: International Monetary Fund/ IMF Data Mapper.

يوضح الجدول (١/٢)، إستمرار إتجاه معدلات الركود التضخمى فى الإتجاه الصعودى بداية من عام ٢٠٠٤، وذلك بعد فترة من التحسن الطفيف منذ نهاية التسعينات من القرن الماضى. ويعزى هذا التدهور فى معدلات الركود التضخمى إلى فترة الركود التى مر بها الإقتصاد المصرى نهاية التسعينات من القرن الماضى لأسباب داخلية وأخرى خارجية تمثلت، فى الحادث الإرهابى فى الأقصر عام ١٩٩٧، الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٨، أزمة السيولة التى حدثت بسبب تراكم المخزون السلعى عام ١٩٩٩. الأمر الذى نتج عنه إنخفاض كبير فى إحتياطيات النقد الأجنبى وضعف قدرة الحكومة على الوفاء بحاجة المستوردين من النقد الأجنبى لتغطية وارداتهم، مما أدى إلى تراكم مخزون الواردات. وقد إنعكس ذلك على تراجع معدلات النمو فى معظم قطاعات الإقتصاد القومى.[١٣] يضاف إلى ماسبق، تراجع معدل الإدخار الذى إنخفضت نسبته إلى الناتج المحلى الإجمالى من ٣٥,٤٨% عام ١٩٩٢ إلى ١٧,٥٨% عام ٢٠٠٠، بما يعكس إنخفاض حجم الإستثمارات خلال تلك الفترة.[١٤] أيضا أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وتدهور أسعار البترول وإنخفاض تحويلات العاملين فى الخارج إبان الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، وماترتب عليها من ركود عالمى. أما بالنسبة للتحسن فى معدل نمو إجمالى الناتج المحلى الحقيقى فى الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨، فقد إقترن بإرتفاع الطلب المحلى بشقيه الإستهلاكى والإستثمارى نتيجة زيادة المعروض النقدى. وزيادة الصادرات البترولية والمواد الخام، وكذلك التحسن فى نصيب السلع تامة الصنع من إجمالى الصادرات– لاسيما بعد قرار تعويم سعر الصرف -، إضافة إلى إستمرار البنك المركزى فى تنفيذ خطته فى تطوير الجهاز المصرفى والتأثير الإيجابى لذلك. ويمكن القول، بأن أهم أسباب ضعف فعالية سياسات برنامج الإصلاح الإقتصادى الشامل فى التسعينات من القرن الماضى، يرجع إلى تركز إهتمام السياسات الإقتصادية فى مواجهة على الركود التضخمى على تحسن وضع الإحتياطيات النقدية وعلاج الخلل فى ميزان المدفوعات لعلاج مشكلة الإرتفاع فى مستويات الأسعار. حيث كان لتآكل المعروض من النقد الأجنبى نتيجة قيام البنك المركزى بإستخدام جانب كبيرمن الإحتياطى النقدى من الدولار الأمريكى للحفاظ على قيمة العملة المصرية نتائجه السلبية على وضع ميزان المدفوعات، والذى ظل يحقق عجزا منذ عام ١٩٩٧ من حوالى ٠,١ مليار دولار أمريكى إلى ١,٥٨ مليار دولار أمريكى عام ٢٠٠٤، مما ساهم فى تدهور قيمة الجنيه المصرى وإنتشار ظاهرة الدولرة.[١٥] ولخفض العجز فى ميزان المدفوعات وزيادة الإحتياطيات النقدية سعت

(١٣) جلال الدين، لبنى أحمد، "السياسة النقدية واستهداف التضخم في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٠ -٢٠١٥"، ورقة بحثية، المجلة العلمية لكلية الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، المجلد٢، العدد٤، ٢٠١٧، ص٢١٣.

(١٤) بيانات البنك الدولى، الموقع الإليكترونى.

(١٥) لطفى، على لطفى محمود، " دورالسياسات النقدية فى الإقتصاد المصرى بين دروس الماضى وتحديات المستقبل"، ورقة بحثية، دارالمنظومة، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء التشريعي، المؤتمرالعلمي السنوي الرابع والعشرون للإقتصاديين المصريين (تفعيل دورالسياسة النقدية في الإقتصاد المصري)، مصر، مايو، ٢٠٠٥، ص ١٤.

الحكومة المصرية إلى زيادة حجم الصادرات عن طريق قيام البنك المركزى بالإعلان عن قرار تحريرسعر الصرف. وقد ترتب على ذلك، إنخفاض قيمة الجنيه المصرى بنحو ٨٦% عام ٢٠٠٤.[١٦] وهو ما إنعكس فى زيادة أسعار السلع المستوردة والمحلية.

ثالثاً: الفترة (٢٠١٠ - ٢٠٢٠):

يوضح الجدول التالى (١/٣)، تطور معدلات الركود التضخمى عن طريق تتبع معدلات التضخم والبطالة خلال هذه الفترة.

الجدول (١/٣)

تطور معدلات التضخم والبطالة والناتج المحلى الإجمالى الحقيقى فى مصر

خلال الفترة ٢٠١٠ـ ٢٠٢٠

السنوات	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى RGDP (%)	٥,١ %	١,٨ %	٢,٢ %	٣,٣ %	٢,٩ %	٤,٤ %	٤,٣ %	٤,١ %	٥,٣ %	٥,٦ %	٣,٦ %
معدل التضخم CPI (%)	١١,٧ %	١١,١ %	٨,٧ %	٦,٩. %	١٠,١ %	١١ %	١٠,٢ %	٢٣,٥ %	٢٠,٩ %	١٣,٩ %	٥,٧ %
معدل البطالة (%)	٩,٢ %	١٠,٤ %	١٢,٤ %	١٣ %	١٣,٤ %	١٢,٩ %	١٢,٧ %	١٢,٢ %	١٠,٩ %	٨,٦ %	٨,٣ %
معدل الركود التضخمى (%)	٢٠,٩ %	٢١,٥ %	٢٣,١ %	١٩,٩ %	٢٣,٥ %	١٣,٩ %	٢٢,٩ %	٣٥,٧ %	٣١,٨ %	٢٢,٥ %	١٤%

Source: International Monetary Fund/ IMF Data Mapper.

يتضح من الجدول (١/٣)، مواصلة إرتفاع معدل الركود التضخمى، والذى وصل إلى أقصى نسبه له طوال فترة الدراسة بنحو ٣٥,٧% عام ٢٠١٧. وقد إرتبط هذا الإرتفاع المستمر فى معدل الركود التضخمى خلال هذا العقد بأحداث ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١ و٣٠ يونيو ٢٠١٣، وما نتج عنها من أحداث عنف وإرهاب وتخريب، بالإضافة إلى الإضطرابات العمالية وتوقف العديد من المصانع التى أثرت على النشاط الإقتصادى. وقدترتب على ذلك، تراجع حجم الإستثمار بشقيه المحلى، والأجنبى؛ حيث تم إفلاس العديد من الشركات، كما تضررت الصناعات صغيرة ومتوسطة الحجم، مما أدى إلى تسريح العديد من العمالة والإستغناء عنهم. وبالرغم من إتباع الحكومة سياسة نقدية ومالية توسعية لتحفيز النشاط الإقتصادى، لكنها لم تنجح فى تنشيط الطلب المحلى بشقيه الإستهلاكى والإستثمارى. وقد ركزت السياسة النقدية على التوسع فى حجم المعروض النقدى، كما تمثلت السياسة المالية فى زيادة حجم الإنفاق الحكومى بهدف رفع مستوى التشغيل، وذلك بالتركيز على جانب الإنفاق الجارى دون الإهتمام بالجانب الإستثمارى. وقد إرتبط تزايد معدل الركود التضخمى عام ٢٠١٧، بالمرحلة الثالثة من تحرير سعر صرف الجنيه المصرى منذ عام ٢٠١٦، بهدف تحقيق التوزان الخارجى وعلاج العجز المرتفع فى ميزان المدفوعات نتيجة تراجع مستوى الصادرات وضعف حجم التجارة الخارجية، وتآكل حجم الإحتياطيات النقدية خلال تلك الفترة. ولكن قد ترتب

(١٦) مندور، أحمد فؤاد، و عباس، أحمد فاروق، و فياض، ياسمين سامى، " تقييم أداء السياسة النقدية في مصر وأثرها على معدل النمو الإقتصادي خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٤)، مجلة العلوم البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، المجلد٤١، العدد٣، مارس، ٢٠١٨، ص ٥٣٨.

على سياسة تحرير سعر الصرف تلك، تدهور القيمة الشرائية للعملة وإرتفاع فى المستوى العام للأسعار بفعل إرتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة. أما التحسن فى معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى خلال العامين ٢٠١٨ ، ٢٠١٩ ، فيرجع إلى سياسة تحرير سعر الصرف التى ساهمت فى تحسن مستوى الطلب الخارجى على الصادرات المصرية، فى إطار برنامج الإصلاح الإقتصادى التى إلتزمت به الإدارة المصرية مع صندوق النقد الدولى عام ٢٠١٦، وحصولها على قرض بقيمة ١٢مليار دولار أمريكى على مدار ٣ سنوات.

وتجدر الإشارة هنا، إلى السياسات التى إتبعتها الحكومة المصرية إبان أزمة كورونا (كوفيد ١٩)، والتى فى إطارها حاولت الحكومة السيطرة على تداعيات الأزمة والتخفيف من معدلات الركود التضخمى. ويتبين من الجدول السابق (٣/٥)، تراجع معدل الركود التضخمى من ٢٢,٥% عام ٢٠١٩ إلى ١٤% عام ٢٠٢٠. ويرجع ذلك إلى مجموعة الإجراءات الإحترازية وحزمة الإنقاذ التى إتبعتها الحكومة المصرية من خلال البنك المركزى. وتتمثل أهم هذه الإجراءات فيما يلى:

١- قيام البنك المركزى بتطبيق مجموعة من السياسات التقليدية وغير التقليدية عن طريق خفض أسعار الفائدة بواقع ٣٠٠ نقطة (٣%)، ليصبح سعر عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة، وسعر العملية الرئيسية عند مستوى ٩,٢٥%، ١٠,٢٥%، ٩,٧٥% على الترتيب. كما وصل سعر الإئتمان والخصم عند مستوى ٩,٧٥%، وذلك كإجراء إستثنائى بهدف دعم النشاط الإقتصادى فى كافة القطاعات.[١٧]

٢- إتبعت الحكومة آلية التسعير التلقائى، والتى على إثرها تم خفض أسعار بعض المنتجات النفطية فى بداية العام ٢٠٢٠، بالإضافة إلى قيامها بخفض أسعار الغاز والكهرباء المستحدمة فى المصانع لخفض تكلفة الإنتاج، فضلا عن تراجع أسعار الوقود عالميا نتيجة للركود الإقتصادى الذى أصاب إقتصاديات دول العالم.[١٨]

٣- كان من ضمن إجراءات التيسير المالى والإئتمانى التى إتبعها البنك المركزى فى ظل الأزمة، إتاحة التمويل اللازم لإستيراد السلع الإستراتيجية ودعم القطاعات الأكثر تأثرا، وذلك عن طريق إتاحة الحدود الإئتمانية اللازمة لتمويل عملية إستيراد السلع الإستراتيجية وبخاصة السلع الغذائية بهدف تغطية إحتياجات السوق المحلى.[١٩]

بينما تراجع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى من حوالى ٥,٦% عام ٢٠١٩، إلى ٣,٦% عام ٢٠٢٠. وكان ذلك نتيجة لسياسة الإغلاق العالمى التى أقرتها مختلف دول العالم، مما أدى إلى تأثر عدد من القطاعات الهامة فى الإقتصاد المصرى، ومنها تراجع حركة التجارة الخارجية، تأثر قطاع السياحة، وتراجع حجم الإستثمار الخاص و كذلك الصادرات.[٢٠]

وبالرغم من الإنخفاض فى معدل نمو الناتج، إلا أنه وبشهادة كافة مؤسسات التمويل الدولية، وأيضا وكالات التصنيف الإئتمانى العالمى، فإن هذا المستوى من النمو الذى حققه الإقتصادى المصرى فى وقت حققت فيه غالبية دول العالم معدلات نمو سالبة، يعتبر إنجازا متميزا عن حق وبجدارة، مما يؤكد قدرة الدولة

---

(١٧) البنك المركزى المصرى، بعنوان "تعليمات وإجراءات البنك المركزى المصرى للحد من آثار فيروس كورونا المستجد"، إبريل، ٢٠٢٢، ص ١.

(١٨) صندوق النقد العربى، بعنوان "تقرير آفاق الإقتصاد العربى"، الإصدار الثانى عشر، أغسطس ٢٠٢٠، ص ٣٦.

(١٩) صالح، أشرف صلاح الدين، و عبدالرحمن، رشا فؤاد، و إمام هبة الله عادل ، بعنوان " آفاق إقتصادية معاصرة"، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم القرار، العدد٣، فبراير، ٢٠٢١، ص ٨-٩.

(٢٠) بدر، أسامة محمد، والبرماوى، أدهم محمد السيد، "دور الإحتياطي النقدي الأجنبي في امتصاص تداعيات فيروس كورونا COVID-19 الإقتصادية وتكلفة التأمين عن الذات: دراسة تحليلية على الإقتصاد المصرى"، ورقة بحثية، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، المجلد ٢٢، العدد٣، يوليو، ٢٠٢١، ص ٩٣-٩٤.

المصرية والإقتصاد المصرى على مواجهة التحديات والتطورات على الساحة العالمية والمضى قدما نحو تحقيق معدلات نمو متسارعة.[٢١]

ثانياً: آلية رفع كفاءة الجهاز الإنتاجى لعلاج مشكلة الركود التضخمى بما يتوافق مع سياسات رؤية مصر المستقبلية:

تؤثر مشكلة الركود التضخمى تأثيرا قويا على إستقرار الإقتصاد القومى، لذا فلابد من توافر إستراتيجية تنموية تستهدف دعم قدرة الإقتصاد القومى على مواجهة تلك المشكلة والسيطرة عليها، بحيث تضمن هذه الإستراتيجية مجموعة السياسات والإجراءات التى تركز على رفع كفاءة الجهاز الإنتاجى، وذلك عن طريق تطوير العرض الكلى وزيادة فعالية الطلب الكلى والتوازن فيما بينهما، نظرا للطبيعة الهيكلية لمشكلة الركود التضخمى فى الإقتصاد المصرى، على أن يؤخذ فى الإعتبار التنفيذ التدريجى لهذه الإستراتيجية فى الأجل القصير والمتوسط والطويل. وتتمثل أهم هذه السياسات فى تلك السياسات التى تعمل على تحقيق تنمية إقليمية متوازنة، وذلك من خلال رفع مستوى التشغيل، تهيئة مناخ إستثمارى وتنموى ملائم وتوجيه الإشتثمارات إلى مختلف القنوات الإنتاجية على أساس خريطة للأولويات الإستثمارية القومية والإستعانة رؤوس الأموال الأجنبية على أساس خطة محددة لجذبها وتشجيعها وإستيعابها، وكذلك تنمية الموارد المالية المحلية. وفى هذا السياق ونتجدر الإشارة، إلى وثيقة رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة التى أكدت على أهمية تطوير وتنمية العرض الكلى وتحقيق التوازن بين العرض الكلى والطلب الكلى بهدف رفع قدرة الإقتصاد على مواجهة وعلاج المشكلات الإقتصادية والإختلالات الهيكلية. وفى السطور التالية تحاول الباحثة، بيان آلية رفع كفاءة الجهاز الإنتاجى كوسيلة هامة لمكافحة مشكلة الركود التضخمى فى الإقتصاد المصرى فى ضوء سياسات مصر المستقبلية؛ وذلك بعد استعراض أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة فى مصر ٢٠٣٠.

٢/١ أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة فى مصر حتى سنة ٢٠٣٠:[٢٢]

فيما يلى نستعرض الأهداف التى حددتها إستراتيجية التنمية المستدامة فى مصر ٢٠٣٠:

١- **إستقرار أوضاع الإقتصاد الكلى**، وذلك من خلال خفض نسبة كل من الدين العام والعجز الكلى إلى الناتج المحلى الإجمالى، والحفاظ على إستقرار مستويات الأسعار.

٢- **تحقيق نمو إحتوائى مستدام**، عن طريق رفع معدل النمو الإقتصادى وتحقيق تنمية إقليمية متوازنة. وكذلك زيادة مشاركة المرأة والأشخاص ذوى الهمم فى سوق العمل، والعمل على تحقيق التمكين الإقتصادى بهدف خفض معدلات الفقر.

٣- **زيادة التنافسية والتنوع والإعتماد على المعرفة**، بزيادة درجة تنافسية الإقتصاد فى السوق الدولية، وزيادة نسبة مساهمة الصادرات فى معدل النمو الإقتصادى، وكذلك رفع نسبة مساهمة قطاع الخدمات - وبخاصة الخدمات الإنتاجية- فى النمو الإقتصادى، إتساقا مع توجهات الحكومة والممارسات العالمية فى هذا الشأن، لاسيما وأن كل من قطاع الصناعة وقطاع الخدمات محركا داعما للنمو.

٤- **تعظيم القيمة المضافة**، من خلال زيادة المكون المحلى فى الصناعة، وخفض عجز الميزان التجارى.

٥- **أن يلعب الإقتصاد المصرى دورا فعالا فى الإقتصاد العالمى وقادرا على التكيف مع المتغيرات العالمية**، عن طريق زيادة مساهمة الإقتصاد فى الإقتصاد العالمى لتصبح مصر من أكبر ٣٠ دولة فى السوق الدولية، ومن ضمن أفضل ١٠ دول فى الإصلاحات الإقتصادية، وضمن دول منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية خلال ١٠ سنوات وضمن الدول حديثة التصنيع خلال ٥ سنوات.

---

(٢١) وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية، تقرير متابعة الأداء الإقتصادى والإجتماعى، للعام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠، فبراير، ٢٠٢١ ص٤.

(٢٢) وثيقة إستراتيجية التنمية المستدامة فى مصر ٢٠٣٠، ص ٢١-٢٢.

٦- **توفير فرص عمل جديدةإنتاجية**لخفض معدلات البطالة ومضاعفة معدلات الإنتاجية.

٧- **أن يصل نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع**،بتحسين مستوى معيشة المواطنين، ومن ثم تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة.

٨- **دمج القطاع غير الرسمى فى الإقتصاد الرسمى**، عن طريق دمج القطاع غير الرسمى فى الإقتصاد وخفض المعاملات غير الرسمية من خلال تطوير آليات دمج هذا القطاع والقضاء على المعوقات وتوفير الحوافز.

٢/٢ آلية رفع كفاءة الجهاز الإنتاجى لعلاج مشكلة الركود التضخمى:

تتحقق الآلية التى يمكن من خلالها تنمية الجهاز الإنتاجى وتحسين كفاءته؛ ومن ثمتطويرالعرض الكلى وتنمية حجم السلع والخدمات المعروضة فى الإقتصاد، من خلال ترشيد الطلب الكلى والتنسيق بين جانبى العرض الكلى والطلب الكلى كوسيلة ضرورية لعلاج مشكلة الركود التضخمى. ولتحقيق هذا الهدف لابد من العمل على رفع مستوى التشغيل فى الإقتصاد، تحقيق تنمية إقليمية متوازنة، توفير مناخ إستثمارى ملائم، وأيضا تنمية الموارد المحلية. وفيما يلى بيان ذلك ببعض من التفصيل كما يلى.

١- رفع مستوى التشغيل فى الإقتصاد المصرى:

يواجه التشغيل فى مصر مجموعة من المعوقات، والتى تتطلب ضرورة مراعاة عدد من الإعتبارات عند رسم السياسات الإقتصادية. وتتمثل هذه الإعتبارات فى، أهمية تنمية الموارد البشرية، حتمية إصلاح هيكل الأجور، وأيضا ضرورة تبنى إستراتيجية تدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويمكن توضيح ذلك كالتالى:

- **تنمية الموارد البشرية:** وذلك من خلال التركيز على التعليم وأهميتة فى النهوض بعملية التنمية والحصول على قوة عمل ماهرة قادرة على الإنتاج ومواكبة التطورات التقنية فى الإنتاج. فكفاءة تنمية الموارد البشرية تقاس بمعدل نمو الإنتاجية، من خلال مستوى تعليمى وتدريبى متطور. ورغم التحسينات التى أدخلتها الحكومة المصرية على السياسة التعليمية فى السنوات الأخيرة، لكن لايزال توجد فجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، بما يعكس إنخفاض كفاءة التعليم. وقد لاتعبر تلك الفجوة عن قصور السياسات التعليمية فحسب، بل أيضا تكشف عن وجود خلل فى تنفيذ هذه السياسات. وتتطلب مشكلة ضعف أداء نظام التعليم فى مصر، ضرورة إعادة هيكلة البرامج والمناهج التعليمية على كافة مستوياتها لتتناسب مع الأهداف القومية للدولة المصرية ومتطلبات التنمية المستدامة، مع أهمية المشاركة الفعالة لأفراد المجتمع فى تنفيذ السياسات التعليمية وتعميق المسؤلية المجتمعية لديهم. أيضا لابد من خلق المناخ الملائم الذى يعمل على تعميق المشاركة الحقيقية للقطاع الخاص فى رسم وتمويل البرامج التعليمية بما يتلائم مع متطلبات سوق العمل المصرى - فبالرغم من مساهمة هذا القطاع فى تمويل التعليم فى مصر، إلا أن نسبة مساهمته محدودة، حيث لم ترتفع هذه النسبة عن ٠,٨% وفقا لأخر تقديرات للعام ٢٠١٧-.[٢٣] إضافة إلى ماسبق، لابد من توحيد الجهات الرقابية على العملية التعليمية لتكون جهة رقابية واحدة متخصصة تكون مهمتها مراقبة ومتابعة تنفيذ تلك البرامج ورصد النتائج وتصحيح الإختلالات وتقويمها.
- **إصلاح هيكل الأجور:** ولتحقيق ذلك لابد من وجود سياسة متكاملة لإصلاح هيكل الأجورفى مصر، والتى يمكن بيانها كالتالى:

١- توحيد التشريعات والقوانين التى تنظم الأجور، وتحديد اللوائح المنظمة لهاوفق معاييرموضوعية ترتبط بالتميزالمهنى.

([٢٣]) معهد التخطيط القومى، المؤتمر الدولى السنوى، بعنوان " نحو تعليم داعم للتنمية المستدامة فى مصر"، ٦-٨ مايو، ٢٠١٧، ص٩.

٢- تعديل سياسة الحد الأدنى للأجورفى كافة قطاعات الإقتصاد القومى ومراجعته بصفة دورية؛ بحيث يكون أقرب إلى معدل خط الفقرفى الدولة، مع الأخذ فى الإعتبار التغير فى مستويات التضخم، ومعدل نموالناتج المعلنين رسميا، وأثر تعديل هذه السياسة على الموازنة العامة للدولة. وفى هذا الإطار، حددت منظمة العمل الدولية ستة معاييرأساسية يتم فى إطارها تحديد الحد الأدنى للأجور وهى:[٢٤]

- الإحتياجات الأساسية للعامل وأسرته.
- المستوى العام للأجورفى كافة قطاعات الدولة.
- تكاليف المعيشة والتغيرات التى تطرأ عليها.
- مزايا الضمان الإجتماعى المقدمة كالإعانات والدعم.
- مستوى معيشة الفئات الإجتماعية المهمشة فى المجتمع.
- العوامل الإقتصادية اللازمة لتحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة.

٣- إعادة النظرفى سياسات الأجورفى القطاع العام والقطاع الحكومى بما يحقق الصالح العام -محاربة الفساد الإدارى ويدعم مستوى الإنتاجية.

٤- إعادةهيكلة الموارد البشرية فى القطاع الحكومى للتغلب على مشكلات العمالة الزائدة وضعف مستويات إنتاجيتهم كوسيلة لتحويل العمالة إلى عمالة منتجة.[٢٥]

- وضع حد أقصى للأجور لتقليل التفاوت فى توزيع الدخل وتحقيق العدالة الإجتماعية، وتخفيف العبء على الموزنة العامة للدولة. وفى ذلك قد أوصت منظمة العمل الدولية بأن يتراوح الحد الأقصى للأجورما بين ٢٠ أو ٣٠ ضعف الحد الأدنى للأجور، على أن يتناسب ذلك مع مهارات وخبرات الموظفين.[٢٦]

- **دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة:** ويتطلب دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصرإستراتيجية تنموية واضحة تبدأ بالعمل على وضع تعريف محدد وموحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر؛ بحيث ينبع من ظروف المجتمع المصرى ويتلاءم مع الظروف الإقتصادية والإجتماعية للإقتصاد المصرى. أيضا توفير الإطار القانونى لتيسير عمل هذا القطاع، وتخفيف الإجراءات والأعباء الإدارية الملقاة على أصحاب هذه المشروعات مع ضرورة تقديم الدعم الكامل لها فى كل مرحلة من مراحلها الإنتاجية، إضافة إلى تقديم إستشارات خاصة بحمايتها من الإفلاس. كما لابد من تطويرأساليب تمويل هذه المشروعات وإبتكار قنوات تمويلية جديدة تتناسب مع طبيعتها سواء صناعية، أو زراعية، أو تجارية، مع توسيع قاعدة البيانات الخاصة بتلك المشروعات وتحديثها وتوحيد الأسس والمعايير التى يتم الإعتماد عليها فى إعداد وتجميع هذه البيانات. أيضا يجب إنشاء مراكزتدريب تهدف إلى تطوير المهارات الفنية للعمالة فى هذه المشروعات وتقديم الدعم الفنى والتسويقى اللازم لمنتجات هذه المشروعات بإستخدام التكنولوجيا ووسائل التسويق الإليكترونية الحديثة. كما لابد من محاولة إستفادة مصر من التجارب الدولية الرائدة فى مجال تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبما يحقق الأهداف التنموية والإستراتيجية للإقتصادالقومى.

---

(٢٤) الدجانى، مها أحمد، "سياسة الحد الأدنى للأجور والعدالة الإجتماعية فى الجهازالإدارى المصرى: بين الواقع والمأمول"، ورقة بحثية، دار المنظومة، مجلة كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد١٦، العدد٤، أكتوبر، ٢٠١٥، ص ١٧٤.

(٢٥) المرجع السابق ذكره، مباشرة، ص ١٨١.

(٢٦) هاشم، إيمان أحمد، "إصلاح هيكل الأجور فى مصر فى ظل ثورة ٢٥ يناير"، دار المنظومة، المؤتمر السنوى السادس عشر، بعنوان آثار وسبل مواجهة الأزمات المجتمعية الناتجة عن أحداث الربيع العربى، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد٢، ٢٤-٢٥ ديسمبر ٢٠١١، ص ٨٦٩.

٢- تحقيق تنمية إقليمية متوازنة وتنويع القاعدة الإنتاجية:

ويعتبر تحقيق تنمية إقليمية متوازنة أحد أهم الركائز الأساسية للوصول إلى تنمية مستدامة شاملة ومتوازنة. وللوصول إلى هذا الهدف يتطلب الأمر ضرورة إحداث تنمية زراعية، تنمية صناعية، وأيضا توفير مناخ ملائم للإستثمارات وتوجيهها نحو قنوات إنتاجية. ونعرض ذلك فى النقاط التالية.

- **تنمية قطاع الزراعة:** تتلخص تحديات قطاع الزراعة فى مصر فيما تضمنه هذا القطاع من عوامل ضعف ومواطن قوة. تكمن عوامل الضعف فى النمو السكانى السريع بمعدل أكبر من معدل نمو الناتج الزراعى، والتعديات المستمرة على الأراضى الزراعية، وتلوث البيئة وإهدار المياه وتجريف الأراضى الزراعية بما ساهم فى إنخفاض خصوبة التربة، والتفتيت المستمر فى الحيازات الزراعية، ومن ثم صعوبة تعميم نظم الميكنة والتقنية الحديثة.أما مواطن القوة، فتتمثل فى عدم الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية الرئيسية للإنتاج الزراعى- الأراضى الزراعية والمياه-، وذلك على الرغم من إتساع مساحة الأراضى الزراعية، تعدد مصادر الرى الدائم، وتنوع الأقاليم الزراعية.[٢٧] ونخلص إلى، أن قطاع الزراعة فى مصر وإن كان لديه مواطن ضعف، لكنه ينطوى أيضا على عوامل قوة وطاقات كامنة تمكنه من زيادة قدرته على المساهمة فى الإنتاج.[٢٨] ولكى يقوم قطاع الزراعة بدوره الحيوى فى دعم مستوى الناتج المحلى الإجمالى ورفع معدلات النمو الإقتصادى لابد من تطوير السياسات التنموية لهذا القطاع. ويمكن بيان ذلك على النحو التالى:[٢٩]
  - ضرورة إحداث تنمية ريفية متكاملة حتى يمكن رفع مستوى دخول المزارعين وتحسين مستوى معيشتهم، وبالتالى علاج مشكلة الهجرة من الريف للبحث عن مجالات عمل أخرى فى المناطق الحضرية.
  - إعطاء قدرأكبر للإهتمام بالأبحاث الزراعية وتطوير المراكز البحثية بهدف دعم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية فى الأسواق المحلية والدولية.
  - التوسع الرأسى من خلال إستخدام الوسائل التى تعمل على زيادة إنتاجية المحاصيل الزراعية، وزراعة الأصناف عالية القيمة. بالإضافة إلى التوسع الأفقى بإتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لوقف التعدى والزحف العمرانى على الأراضى الزراعية وتجريفها، وأيضا تقديم المميزات بشأن إستصلاح الأراضى فى المناطق الحدودية والصحراوية.
  - فتح الأسواق فى مختلف الأقاليم وتطوير النظم التسويقية للمنتجات الزراعية، وإتخاذ الإجراءات التى من شأنها أن تعمل على ربط المزارعين بمختلف الأسواق.
- **تنمية قطاع الصناعة:**لقد ركزت إستراتيجيات النمو الحديثة على أهمية التقنية فى عملية التصنيع وظهور مايعرف بالإقتصاد المعرفى الذى يعتمد على الإبتكار والتجديد الذى واكب ظهور مايعرف بالعناقيد الصناعية. وهوما أدى إلى إدراك أهمية العلاقات المتداخلة بين الصناعة والمؤسسات العلمية والبحثية من خلال تدريس أحدث إتجاهات التقنية وإكساب الطلاب بالخبرات والمهارات الفنية اللازمة لإنتاج الصناعات ذات التقنية المرتفعة. وهنا يظهر أهمية الدورالذى يقوم به التعليم بجميع مستوياته بصفة عامة

([٢٧]) زهران، علاء، "تعزيز الزراعة المستدامة"، المؤتمر الدولى السنوى، معهد التخطيط القومى، مصر، إبريل، ٢٠١٩، ص٣.

([٢٨]) النمر، هدى صالح، "نحو تحسين أوضاع الأمن الغذائى والزراعة المستدامة والحد من الجوع فى مصر"، ورقة بحثية، نشرة الأنشطة البحثية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومى، مصر، رقم ٢٦٤، العدد ١، يناير، ٢٠١٧، ص٣.

([٢٩]) المؤتمر الدولى السنوى لتعزيز الزراعة المستدامة، معهد التخطيط القومى، مصر، ٢٠ – ٢١ إبريل، ٢٠١٩، ص ٢٥٠ - ٢٥١. & فرج، عزة على، "التأثير الإقتصادى لقطاع الزراعة بجمهورية مصر العربية"، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ٤، المجلد ٤٨، ٢٠١٨، ص ٨٤.

والتعليم الجامعى بشكل خاص فى العملية التنموية.[٣٠] وبالتالى يتبين،أهمية أن تتبنى مصر إستراتيجية تصنيع تقوم على الآتى:

- ربط أهداف الصناعة بالبحث العلمى وتطويرالتعليم الجامعى والتعليم الفنى،مع ضرورة تعزيزمشاركة القطاع الخاص بفاعلية فى إحداثهذا التطوير.
- إنشاء مجمعات صناعية فى كافة أنحاء الجمهورية بهدف دعم التكامل الصناعى والربط بين سلاسل التوريد سواء على المستوى المكانى أو القطاعى بين الصناعات الكبيرة والصناعات صغيرة ومتوسطة الحجم مع ضرورة إعادة هيكلة الجهاز الإنتاجى بالتركيزعلى الصناعات ذات القيمة المضافة العالية والإنتاجية المرتفعة والأسلوب التقنى المتقدم.
- تعظيم قيمة المكون المحلىفى التصنيع، وإعطاء الأهمية للصناعات الهندسية وإنتاج الآلات والمعدات ضمن هيكل الإنتاج الصناعى،وهو مايتطلب تحسين القدرات الإبداعية للقطاعات الصناعية المختلفة وزيادة درجة الترابط بينها وبين المؤسسات الداعمة للتقنية الحديثةوالإنتقال إلى التجديد والإبتكارالتقنى فى التصنيع. وتعد تنمية صناعة الآلات والمعدات محليا أحد الإستراتيجيات المطلوبة لمواجهة إرتفاع تكلفة إستيرادها من الخارج، وأيضا العمل على تحديث تكنولوجيا الإنتاج المستخدمة محليا، وزيادة درجة تنافسية الصادرات الصناعية بالأسواق الدولية. ولتحقيق ذلك، لابد من زيادة حجم الإستثمارات الموجهة لهذا النوع من الصناعات، والإستثمارفى الإقتصاد المعرفى.[٣١]
- ربط أهداف التجارة الدولية بالتنمية الصناعية من خلال إستراتيجية واضحة ومحددة تستهدف تعزيز دخول مصر فى العديد من التكتلات الإقتصادية الإقليمية والدولية.

- **توفير مناخ إستثمارى مع توجيه الإستثمارات نحو قطاعات إنتاجية مختلفة:** بالرغم من أن السوق المحلى فى مصر يتميز بأنه جاذبا جيدا للإستثمارات نتيجة قوة الطلب المحلى المرتفعة، إلا أنه الإقتصاد المصرى لايزال يعانى من ضعف توطين وتدفق الإستثمارات المحلية والأجنبية نتيجة عدد من المعوقات الناتجة عن ضعف بيئة الأعمال والإبتكار والتجديد. ويتطلب تحسين مناخ الإستثمار فى مصر بما يتلائم مع أهمية الإستثمارات فى دعم النمو الإقتصادى ضرورة تبنى رؤية إستثمارية واضحة تأخذ فى إعتبارها التالى:

- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- تغيير هيكل الإستثمارات وإختيار إستراتيجية الإستثمار التى تهدف إلى توظيف المزايا النسبية للدولة، ويمكن لها أن تقوم بذلك من خلال مراجعة السياسات الإقتصادية الحالية؛ بحيث يتم إتخاذ سياسات تهدف إلى توجيه الإستثمار للقطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة والإنتاج الموجه نحو التصدير.
- توفير المزايا والإعفاءات للمستثمرين وربطها بهدف تحقيق الأهداف الإستراتيجية والتنموية، وتحويل إهتمام المستثمر الأجنبى من الأنشطة الإستخراجية وقطاع البترول إلى القطاعات الإقتصادية الأخرى ذات الإستدامة والقيمة المضافة الأعلى.
- ربط إستراتيجية التجارة الدولية بالتصنيع.

وتجدر الإشارة هنا، إلى الإجتماع الأول للمجلس الأعلى للإستثمار بعد إعادة تشكيله برئاسة الرئيس عبدالفتاح السيسى، والذى إنعقد فى مايو سنة ٢٠٢٣. حيث قد وافق المجلس على قرارات تعكس الحرص على تبنى مايلزم من إجراءات وخطوات مثمرة وحاسمة لتحقيق طفرة حقيقية لجذب وتشجيع الإستثمار

(٣٠) على، هدى عبدالحميد، "إقتصاديات التنمية من النظريات إلى الإستراتيجيات والسياسات التنموية"، مجلة كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد٢٠، العدد٢، إبريل ٢٠١٩، ص٥١.

(٣١) سويلم، مروة نبيل، "تنمية صناعة الآلات والمعدات فى مصر بين الواقع والمأمول"، المؤتمر الدولىالسنوى "التصنيع والتنمية المستدامة"، معهد التخطيط القومى، مايو، ٢٠١٨، ص٤٨٥-٤٨٧.

الوطنى والأجنبى ومعالجة المعوقات الإدارية، وتذليل العقبات التى تواجه الإستثمار الخاص لدعم القدرة الإنتاجية وتنوعها، والبناء على ماتم إنجازه من خطوات تنموية إيجابية خلال السنوات الأخيرة. وتتمثل أهم هذه القرارات فيما يلى:[٣٢]

١- تحقيق نقلة نوعية قوية فى خفض تكلفة تأسيس الشركات والحد من القيود المعوقة لتأسيسها، وأيضا من الموافقات المطلوبة ومن مدة الحصول عليها.
٢- تيسير سبل تملك الأراضى والعقارات، والتوسع فى إصدار الرخصة الذهبية.
٣- تعزيز مبدأ الشفافية وتوكيد مبدأ الحياد التنافسى فى السوق المحلية.
٤- تسهيل إستيراد مستلزمات الإنتاج، وتخفيف الأعباء الإدارية والمالية والضريبية على المستثمرين.
٥- تحفيز تشجيع الإستثمار الوطنى والأجنبى، وتوسيع نطاق المحاكم الإقتصادية، وتقديم حزمة متكاملة وتنافسية من حوافز الإستثمار فى مختلف القطاعات وخاصة قطاع الصناعة وقطاع الطاقة فيما يخص إنتاج الهيدروجين الأخضر، وقطاع الإسكان ومايخص المطورين العقاريين والمشروعات الإستثمارية فى المدن الجديدة، وكذلك قطاع النقل فيما يتعلق برسوم الصادرات والجمارك وتوحيد إستراتيجية لتسعير.

٣- **تنمية الموارد المحلية:** تعتمد مصر بشكل كبير على مصادر التمويل الخارجية، إلا أنه من الملاحظ ضآلة فعاليتها فى سد فجوة الموارد المحلية نظرا لعدم توافر الضمانات الكافية لإستخدامها فى أغراض إنتاجية، وذلك فى ظل تواضع تدفقات الإستثمار الأجنبى المباشر وضعف القدرة التصديرية.[٣٣] مما يستلزم إعادة النظر فى هيكل تمويل التنمية فى مصر، وإستحداث آليات تعمل على تطويره لتعظيم الإستفادة من مصادر التمويل المحلية المتاحة. ولتحقيق ذلك، لابد من وجود سياسات فعالة تحقق الإستغلال الأمثل للموارد بهدف الوصول إلى مستويات مرتفعة من الإستثمار والتشغيل والناتج. وهو مايستدعى إصلاح مالى ونقدى حقيقى وفعال. وهذا ماتحاول الباحثة بيانه فيما يلى.

- **إصلاح النظام الضريبى:** لقد تعددت المجالات التى يجب أن تضمنها عملية الإصلاح الضريبى ورفع كفاءة النظام الضريبى، ويمكن إستعراض أهمها فيما يلى:[٣٤]

١- التركيز على البعد الإجتماعى عند إستخدام حصيلة الضريبة مع مراعاة البعد الإقتصادى الذى يتعلق بزيادة الناتج القومى.
٢- يجب مراعاة وضع نظام ضريبى ومعاملة ضريبية مختلفة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تجمع مابين هدف توسيع الوعاء الضريبى، على أن تختلف المحاسبة الضريبية داخل مشروعات هذا القطاع بحسب طبيعة النشاط وحجمه.
٣- قيام الإدارة الضريبية بإتخاذ الإجراءات اللازمة لدمج الإقتصاد غير الرسمى فى الإقتصاد الرسمى، وإعداد نظام ضخم يربط بين الجهات الحكومية وبين القطاع الخاص وشبكة المعلومات والإتصالات لدعم تعبئة الإيرادات الضريبية.

- **رفع كفاءة الإنفاق العام:** يتطلب رفع كفاءة الإنفاق القومى بهدف تحفيز النمو الإقتصادى وتعبئة الموارد المحلية، أهمية إنتهاج سياسة إصلاحية فعالة بالإضافة إلى إتخاذ عدد من الإجراءات التى تستهدف منع

---

(٣٢) إنظر فى تفاصيل ذلك، قرارات المجلس الأعلى للإستثمار فى إجتماعه الأول برئاسة الرئيس عبدالفتاح السيسى فى مايو سنة ٢٠٢٣، الهيئة العامة للإستعلامات، https://sis.gov.eg/Story/256214

(٣٣) إسماعيل، حسين إسماعيل، و عبدالخالق، عبير محمد على، "تحليل آليات تمويل التنمية المستدامة فى مصر فى ضوء إستراتيجية التنمية ٢٠٣٠"، ورقة بحثية، المجلة العلمية لكلية الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية"، كلية الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، المجلد٣، العدد٥، ٢٠١٨، ص١٣، ١٠.

(٣٤) إبراهيم، آمال على، "دور التحول الرقمى فى دعم الإيرادات الضريبية (مع إشارة خاصة للإقتصاد المصرى)، مجلة البحوث المالية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، المجلد٢٢، العدد١، يناير، ٢٠٢١، ص٢٨٦.

إهداره وتبديده حتى يصبح أداة فعالة فى تعبئة الموارد المالية. وفيما يلى تحاول الباحثة بيان أهم الإجراءات التى من شأنها أن تزيد من فعالية الإنفاق العام.

- إصلاح هيكل الأجور وربط الأجر بمعاييرموضوعية مع وضع حد أقصى للأجور.
- إعادة توزيع مخصصات الدعم الحكومى لصالح الأنشطة الإنتاجية وترشيد النفقات العامة دون التأثير على بنود الإنفاق على الخدمات الإجتماعية الأخرى.
- إتباع نظام فعال يستهدف خفضالنفقات الجارية لتقليل العجزفى الموازنة العامة وتحقيق التوزان بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، وتمويل العجز بمصادرتمويل حقيقية باتباع السياسات التى تستهدف جذب الإستثمار الأجنبى المباشرفى مشروعات إنتاجية.
- الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لحفزه وتشجيعه على تمويل الإستثمارات المحلية، وذلك من خلال السياسات المالية والنقدية والإستثمارية المحفزة له.

- **إستقلالية البنك المركزى فى تحقيق أهداف السياسة النقدية:** أكدت بعض الدراسات على أن معدلات التضخم تتجه نحوالإنخفاض كلما زادت درجة إستقلالية البنك المركزى ويكمن جوهرإستقلالية البنك المركزى فى قدرته على أداء وظائفه بعيدا عن تدخلات وضغوطات السلطة التنفيذية. ولايعنى إستقلالية البنك المركزى أن يعمل منفردا ، بل لابد من التنسيق السليم بينه وبين مختلف السياسات الإقتصادية لتجنب تضارب القرارات والأهداف. و يتوقف هذا كلهعلى حجم ودقة المعلومات المتاحة أمام واضعى السياسات، ومدى توافر الشفافية بشأن الوضع الإقتصادى القائم، وأيضا المدى الزمنى الذى فى إطاره يتم تنفيذ أهداف كل سياسة دون التداخل مع أهداف السياسات الأخرى ولكن بالتنسيق والتوافق بينهم.ولزيادة فعالية السياسة النقدية من خلال زيادة درجة إستقلالية البنك المركزى، لابد من الأخذ فى الإعتبارالمبادىء التالية:[٣٥]

- إجراء تعديلات جذرية على قانون البنك المركزى بهدف زيادة درجة إستقلالية البنك المركزى على أن يكون تفعيل هذا القانون بعيدا عن ضغوطات الحكومة وأن يتم إتخاذ كافة الإجراءات التى تضمن تحقيق ذلك.
- فض التشابك بين السياسة المالية والسياسة النقدية، كما يجب ألا يقوم البنك المركزى بمنح قروض للحكومة بمايتعارض مع هدفه الرئيسى فى إستقرار المستوى العام للأسعار، وأن يكون الإقراض فى حدود المسموح به قانونا.

- **تعزيز الشمول المالى:** وتكمن أهمية الشمول المالى للسياسة النقدية فى كونه يدعم ويعززمن فعاليتها داخل الدولة من خلال العمل على زيادة درجة إستجابة الأفراد والشركات للتغيرات فى الأدوات النقدية، وبالتالى تمكين السياسة النقدية من تحقيق أهدافها، وفى مقدمتها السيطرة على معدلات التضخم وتحقيق الإستقرار النقدى الذى يعتبر مرآه لمدى فعالية السياسة النقدية. كما يمكن للسلطة النقدية إستخدام سعرالفائدة فى تحقيق أهدافها كلما إرتفع مستوى الشمول المالى.[٣٦] لذلك لابد من إتخاذ كافة الأساليب الحديثة والمتطورة التى تدعم تعزيزالشمول المالى فى مصر، مثل ضرورة الإهتمام بالتثقيف والوعى المالى، والتطويرالفعال للجهاز المصرفى بما يدعم خلق نظام مصرفى تنافسى وليس تقليدى، ومحاولة إستفادة مصر من التجارب الدولية الرائدة فى هذا المجال.

([٣٥]) أبادير، عطاالله أبوسيف، و الشريف، مروة عاصم محمود، و متولى، رشا حسن محمد على، "السياسة النقدية والإصلاح فى مصر"، ورقة بحثية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، المجلد ٣٥، العدد١، ٢٠٢١، ص١٣٩.

([٣٦]) معتوق، سهير محمود، و على، إيمان حسن، و سيد، هناء محمود، "تقدير تأثير الشمول المالى على السياسة النقدية"، ورقة بحثية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الإعمال، المجلد٣٥، العدد١، ٢٠٢١، ص ١٤٣، ١٤٦.

رابعاً: النتائج والتوصيات:

فى إطار تعزيز جانب العرض الكلى ورفع كفائته، والتنسيق بين جانبى العرض والطلب الكليين بهدف زيادة قدرة الإقتصاد المصرى فى علاج مشكلة الركود التضخمى، تؤكد الباحثة على أهمية التركيز على العناصر التالية:

١- تنمية الموارد البشرية والإستثمار فى العنصر البشرى من خلال التركيز على تطوير التعليم وتحديثه بكافة أنواعه ومراحلة بهدف رفع كفاءة قوة العمل وبما يضمن ملاءمة مخرجات العملية التعليمية لمتطلبات سوق العمل. ولتحقيق هذا الهدف، لابد من منح القطاع الخاص الفرصة للمشاركة القوية والفعالة فى تحديث وتطوير نظام التعليم فى مصر بالشكل الذى يتوافق مع متطلباته المتجددة والمتطورة فى العملية الإنتاجية.

٢- إصلاح هيكل الأجور فى مصر، وذلك عن طريق إعادة النظر فى سياسات الأجور فى القطاع العام والحكومى بالشكل الذى يدعم إنتاجية قوة العمل ويحقق العدالة ويتحقق معه تقليل التفاوت فى توزيع الدخل القومى، ويخفف العبء على الموازنة العامة للدولة.

٣- دعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من خلال تقديم الدعم المالى والفنى والتسويقى اللازم، والذى يتلائم مع أهمية هذه المشروعات فى دعم وتنمية الإقتصاد القومى.

٤- دعم تنويع القاعدة الإنتاجية للإقتصاد القومى، وذلك من خلال إحداث تنمية ريفية وصناعية حقيقية، وأيضا العمل على رسم السياسات الإستثمارية بهدف خلق مناخ إستثمارى ناجح يساعد على جذب وتشجيع الإستثمارات المحلية الإجنبية وتوجيهها نحو مشروعات إنتاجية قومية تهدف إلى دعم الصادرات من المنتجات وترشيد الواردات.

٥- تعظيم القدرة على تعبئة الموارد المالية المحلية لتمويل التنمية، ومن ثم الحد من الإقتراض من الخارج وتخفيف الضغط على الموازنة العامة للدولة وتدنية عجزها. ولتحقيق ذلك لابد من العمل على إصلاح مالى ونقدى فعال، وذلك من خلال مايلى:

- إصلاح السياسة الضريبية ورفع كفاءة الجهاز الضريبى.
- رفع كفاءة الإنفاق القومى وترشيده، وتوجيهه نحو المشروعات الإنتاجية التى من شأنها أن تعمل على زيادة حجم الإيرادات العامة.
- إستقلالية البنك المركزى ودعمه فى تحقيق أهداف السياسة النقدية المتعلقة بالمحافظة على الإستقرار المالى وإستقرار مستويات الأسعار بعيدا عن الضغوط الحكومية.
- إصلاح سياسة سعر الصرف بما يتوافق مع واقع الإقتصاد المصرى، ويضمن إستقرار قيمة العملة المحلية.
- إتباع سياسة تجارية فعالة عن طريق إصلاح التعريفة الجمركية التى تعتبر أهم أدوات السياسة التجارية، وتطوير النظم الجمركية وتبسيط الإجراءات الجمركية بإستخدام أحدث التقنيات الحديثة فى إنهاء المعاملات الجمركية.

٦- التنسيق بين السياسات الإقتصادية المختلفة، بما يضمن عدم التداخل فيما بين أهداف تلك السياسات، والوصول إلى الهدف الرئيسى وهو تحقيق هدف الإستقرار الإقتصادى.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن إستراتيجية التنمية المستدامة فى مصر حتى عام ٢٠٣٠، قد أكدت على أهمية تطوير وتنمية العرض الكلى وتحقيق التوازن بين العرض الكلى والطلب الكلى بهدف رفع قدرة الإقتصاد على مواجهة وعلاج المشكلات والتحديات التى تواجه الإقتصاد المصرى على المستويين الكلى والقطاعى. كما تجدر الإشارة إلى أن المجلس الأعلى للإستثمار قد إتخذ فى إجتماعه الأول برئاسة الرئيس

عبد الفتاح السيسى قرارات عديدة تعمل على تحسين المناخ الإقتصادى والمناخ الإستثمارى لجذب الإستثمار الوطنى والأجنبى لدعم النمو الإقتصادى وتعزيز العرض الكلى.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- البنك المركزى المصرى، التقرير الإقتصادى السنوى،أعداد متنوعة.
- البنك المركزى المصرى، بعنوان " تعليمات وإجراءات البنك المركزى المصرى للحد من آثار فيروس كورونا المستجد"، إبريل، ٢٠٢٢.
- أبادير، عطاالله أبوسيف، و الشريف، مروة عاصم محمود، و متولى، رشا حسن محمد على، "السياسة النقدية والإصلاح فى مصر"، ورقة بحثية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، المجلد ٣٥، العدد١، ٢٠٢١.
- إبراهيم، آمال على، "دور التحول الرقمى فى دعم الإيرادات الضريبية (مع إشارة خاصة للإقتصاد المصرى)، مجلة البحوث المالية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، المجلد٢٢، العدد١، يناير، ٢٠٢١.
- الزهار، محمد حامد محمد، و عبدالحميد، أسماء محمد حافظ، و شتا، إبراهيم حمدى السيد، "تقييم سياسات علاج التضخم في مصرخلال عقد التسعينات من القرن العشرين"، ورقة بحثية، دارالمنظومة،المجلة المصرية للدراسات التجارية،كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد٣٨، العدد٣، ٢٠١٤.
- إسماعيل، حسين إسماعيل، و عبدالخالق، عبير محمد على، "تحليل آليات تمويل التنمية المستدامة فى مصر فى ضوء إستراتيجية التنمية ٢٠٣٠"، ورقة بحثية، المجلة العلمية لكلية الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية"، كلية الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، المجلد٣، العدد٥، ٢٠١٨.
- الجعفراوى، إيناس محمد، "أهم محددات الإستثمار للصناعات التحويلية فى مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨)"، ورقة بحثية، مجلة بحوث إقتصادية وعربية، العدد٨٢، السنة ٢٧، نوفمبر،٢٠٢٠.
- الدجانى، مها أحمد، "سياسة الحد الأدنى للأجور والعدالة الإجتماعية فى الجهازالإدارى المصرى: بين الواقع والمأمول"، ورقة بحثية، دار المنظومة، مجلة كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد١٦، العدد٤، أكتوبر، ٢٠١٥.
- النمر، هدى صالح، "نحو تحسين أوضاع الأمن الغذائى والزراعة المستدامة والحد من الجوع فى مصر"، ورقة بحثية، نشرة الأنشطة البحثية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومى، مصر، رقم ٢٦٤، العدد ١، يناير، ٢٠١٧، ص٣.
- المؤتمر الدولى السنوى لتعزيز الزراعة المستدامة، معهد التخطيط القومى، مصر، ٢٠ – ٢١ إبريل، ٢٠١٩.
- بدر، أسامة محمد، و البرماوى، أدهم محمد السيد، "دور الإحتياطي النقدي الأجنبي في امتصاص تداعيات فيروس كورونا COVID-19 الإقتصادية وتكلفة التأمين عن الذات: دراسة تحليلية على الإقتصاد المصرى"، ورقة بحثية، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، المجلد ٢٢، العدد٣، يوليو، ٢٠٢١.
- جلال الدين، لبنى أحمد، "السياسة النقدية واستهداف التضخم في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٠ -٢٠١٥"، ورقة بحثية،المجلة العلمية لكلية الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، المجلد٢، العدد٤، ٢٠١٧.
- عبدالرازق، محمود حامد، "التضخم الركودى فى الإقتصاد المصرى: إطار جديد لظاهرة قديمة"، ورقة عمل، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد رقم ٤، مصر، ٢٠١١.

- على، هدى عبدالحميد، "إقتصاديات التنمية من النظريات إلى الإستراتيجيات والسياسات التنموية"، مجلة كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد ٢٠، العدد ٢، إبريل ٢٠١٩.
- غرس الدين، محمد عبدالحافظ، "برامج الإستقرار الإقتصادي و التكيف الهيكلي و علاقتها بسياسات ميزان المدفوعات في الدول النامية"، ورقة بحثية، دار المنظومة، مجلة الكويت الإقتصادية،المجلد ٤، العدد ٧، الكويت، ١٩٩٩.
- فرج، عزة على، " التأثير الإقتصادى لقطاع الزراعة بجمهورية مصر العربية"، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ٤، المجلد ٤٨، ٢٠١٨
- زهران، علاء، "تعزيز الزراعة المستدامة"، المؤتمر الدولى السنوى، معهد التخطيط القومى، مصر، إبريل، ٢٠١٩.
- سويلم، مروة نبيل، "تنمية صناعة الآلات والمعدات فى مصر بين الواقع والمأمول"، المؤتمر الدولى السنوى "التصنيع والتنمية المستدامة"، معهد التخطيط القومى، مايو، ٢٠١٨.
- شوشان، سامية جبر، "أولويات الإستثمار الصناعى فى مصر"، مؤتمر أولويات الإستثمار الصناعى فى مصر خلال الفترة ١٩-٢٠ نوفمبر، ٢٠٠٥، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، ٢٠٠٥.
- صالح، أشرف صلاح الدين، وعبدالرحمن، رشا فؤاد، و إمام هبة الله عادل، بعنوان "آفاق إقتصادية معاصرة"، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم القرار، العدد٣، فبراير، ٢٠٢١.
- صندوق النقد العربى، بعنوان "تقرير آفاق الإقتصاد العربى"، الإصدار الثانى عشر، أغسطس ٢٠٢٠.
- لطفى، على لطفى محمود، "دور السياسات النقدية فى الإقتصاد المصرى بين دروس الماضى وتحديات المستقبل"، ورقة بحثية، دار المنظومة، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء التشريعي، المؤتمر العلمي السنوي الرابع والعشرون للإقتصاديين المصريين (تفعيل دور السياسة النقدية في الإقتصاد المصري)، مصر، مايو، ٢٠٠٥.
- مخيمر، محمد سيد عابد، "العوامل الكلية المحددة للإستثمار الأجنبى المباشر- دراسة تطبيقية للإقتصاد المصرى للفترة ١٩٨٠- ٢٠١٥"، ورقة بحثية، مجلة كلية الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، المجلد١، العدد٢، ٢٠١٦.
- مندور، أحمد فؤاد، و عباس، أحمد فاروق، و فياض، ياسمين سامى، " تقييم أداء السياسة النقدية في مصر وأثرها على معدل النمو الإقتصادي خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٤)، مجلة العلوم البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، المجلد٤١،العدد٣، مارس، ٢٠١٨.
- مهدى، محمد خابفة، " أثر إتجاهات التنمية الاقتصادية في مصر على اختلال التوازن في ميزان المدفوعات"، ورقة عمل، دار المنظومة، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة أسيوط، المجلد ٨، العدد ١٤، ديسمبر، ١٩٨٨.
- معهد التخطيط القومى، المؤتمر الدولى السنوى، بعنوان " نحو تعليم داعم للتنمية المستدامة فى مصر"، ٦-٨ مايو، ٢٠١٧.
- معتوق، سهير محمود، و على، إيمان حسن، و سيد، هناء محمود، "تقدير تأثير الشمول المالى على السياسة النقدية"، ورقة بحثية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الإعمال، المجلد٣٥، العدد١، ٢٠٢١.
- هاشم، إيمان أحمد، "إصلاح هيكل الأجور فى مصر فى ظل ثورة ٢٥ يناير"، دار المنظومة، المؤتمر السنوى السادس عشر، بعنوان آثار وسبل مواجهة الأزمات المجتمعية الناتجة عن أحداث الربيع العربى، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد٢، ٢٤-٢٥ ديسمبر ٢٠١١.

- وثيقة إستراتيجية إستراتيجية التنمية المستدامة فى مصر ٢٠٣٠.
- الهيئة العامة للإستعلامات، https://sis.gov.eg/Story/256214

ثانياً: المراجع الأجنبية:

International Monetary Fund Data Many different, https://www.imf.org/external/datamapper/LUR@WEO/EGY?.

- World Bank. World Bank Data. Many different years,
- https://data.albankaldawli.org/country/egypt-arab-rep?view=chart.